



التحول في مجال الاحصاءات الرسمية بالنظام الاحصائي المصري

إعداد

د. يسر عبد الفتاح احمد



محتويات العرض

أولاً: الوضع الراهن للإحصاءات الرسمية .

ثانياً: دوافع التحول في انتاج الاحصاءات الرسمية.

ثالثاً: مبادرات تطوير الاحصاءات الرسمية.



أولاً: الوضع الراهن للإحصاءات الرسمية

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة المسؤولة قانوناً عن إجراء التعداد والمسوح الوطنية، لكن هذا لا يجعله الجهة الوحيدة التي تتولى بجمع ونشر البيانات.
- العديد من الجهات لديها بيانات ومؤشرات تتولى جمعها ونشرها. على سبيل المثال البنك المركزي مسئول عن تجهيز ونشر إحصاءات مالية وبنكية. وهناك أيضاً وزارة الزراعة تنشر إحصاءات عن كافة الأنشطة الزراعية والسمكية والحيوانية.
- يوجد ازدواجية في إنتاج الإحصاءات والمؤشرات ترتبط أحياناً بوجود فروق في قيم بعض الإحصاءات يرجع لاختلاف منهجيات الحساب أو تركيب المؤشر،
- إنتاج البيانات يستند الى المعايير الدولية من حيث النوعية والموثوقية الا انها لا تلبى الاحتياجات من البيانات على كافة الأصعدة،



تابع أولاً: الوضع الراهن للإحصاءات الرسمية

- الحرص على نشر كافة المعلومات حول الطرق والمنهجيات الدولية المعيارية المستخدمة لإنتاج تلك البيانات من مختلف المصادر لتحسين تغطية ونوعية وسلامة البيانات،
- ستشهد السنوات القادمة وصول خبرات ومهارات إحصائية إلى السن القانونية للتقاعد، مما يعني استنزاف مفاجئ لتلك الخبرات،
- مركز التدريب الإحصائي بالجهاز يتولى مهمة تدريب العاملين بالجهاز بالإضافة إلى العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام على استخدام الإحصاء وكيفية تفسير المنتجات الإحصائية المختلفة.
- عدم الاحتفاظ بالكوادر الشابة من الإحصائيين الشباب لضعف المردود المادي.



ثانيا: دوافع التحول في إنتاج الاحصاءات الرسمية

- أهمية تضمين الإحصاء في دعم عملية اتخاذ القرار لتجنب الاجتهاد الشخصي والفردية دون الاعتماد على المعلومات والمؤشرات ،
- الوعي الإحصائي دون مستوى الطموح، سواء فيما يخص المواطن العادي أو الإعلام او بعض الإدارات الحكومية أو القطاع الخاص،
- الأمية الإحصائية والمعلوماتية واقع ملموس سوء ما هو مرتبط بتفسير أو استخدام الإحصاء، بالرغم من المدى الواسع للمعلوماتية وتقنيات معالجة المعلومات والاتصالات.
- بعض المؤشرات غير متوفرة أو غير متوفرة بشكل دوري منتظم وفي بعض الأحيان غير متوفرة بالتوقيتات المطلوبة.
- بعض المؤشرات لم يسبق إنتاجها، مثل الإحصاءات الخاصة بالحوكمة الرشيدة ومؤشرات التصدي لتغير المناخ، (مؤشرات التنمية المستدامة 2030).



تابع ثانياً: دوافع التحول في إنتاج الإحصاءات الرسمية

- الاستفادة من إعداد الإستراتيجية الوطنية للنظام الإحصائي الوطني، للتوافق حول الأولويات المستقبلية
- الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية اللازمة والبنية التحتية والتكنولوجيا بتحويل وتحديث القدرات الإحصائية المستدامة، نظراً لثبات/ارتفاع تكلفة إنتاج الإحصاءات والمؤشرات.
- ربط مخرجات النظام الإحصائي الوطني بالاحتياجات وفقاً لرؤية المستخدم وذلك بهدف تعظيم قيمة المنتج الإحصائي، لتلبية احتياجات المستخدمين بكفاءة، وتطوير آليات للحصول على تغذية مرتدة بشكل فاعل ومنتظم،
- غياب بعض المؤشرات نتيجة لتوقف المسوح الخاصة بإنتاج بيانات تلك المؤشرات مثل توقف المسح الديموجرافي الصحي.
- تضمين المؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز تجاه أهداف التنمية المستدامة 2030 مع خصوصية المنطقة العربية ضمن مجال رصد وقياس المؤشرات الوطنية المعنية بإستراتيجية مصر 2030 ،



ثالثا: مبادرات تطوير الاحصاءات الرسمية

- الحصول على الدعم السياسي رفيع المستوى لتطوير ودعم إنتاج الإحصاءات الرسمية لتلبية كافة الاحتياجات على كافة الأصعدة، وفق معايير ومبادئ الإحصاءات الرسمية الدولية،
- استحداث وحدة "التنمية المستدامة" لإدارة إنتاج كافة المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة الوطنية والإقليمية والدولية،
- توسيع الشراكة في تصميم إستراتيجية وطنية للإحصاء، يشمل ذلك واضعي الخطط وصانعي السياسات ومتخذي القرارات بالدولة، يشمل الباحثين، والجهات الأكاديمية والبحثية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ والمنظمات والهيئات الدولية والمانحين والإعلام والمجتمع بشكل عام،
- ربط استخدام الموارد المادية والبشرية باستمرارية الاستخدام الأمثل لها والتي تتعلق بالإحصاءات التي تنتج، وبالمنهجيات التي ستبغ وكيفية نشر البيانات واستخدامها.
- تطوير فهم مشترك للسياسة الإحصائية والاحتياجات الإحصائية، ووضع أولويات للمنتج الإحصائي، وكذلك توضيح الأهداف لجمع إحصاءات وتأسيس أفضل الوسائل لنشر المعلومات.
- دراسة إدماج سؤال أو أكثر إلى الاستبيانات الحالية لتلبية الطلب المتزايد على البيانات على كافة الأصعدة،



تابع ثالثا: مبادرات تطوير الاحصاءات الرسمية

- بناء قدرات الكوادر الوطنية بالجهاز وتكثيف تدريب الكوادر العاملة في مجال الإحصاء لإكسابهم المهارات والقدرات التحليلية،
- دراسة رفع مستوى مهارات وخبرات العمل الإحصائي على مستوى الجامعات والمعاهد العليا والمرحلة الثانوية وما في مستواها.
- توسيع مجال الجغرافية المكانية من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والاستفادة منها في المسوح واستغلال نظم المعلومات الجغرافية،
- بنية موحدة لتكنولوجيا المعلومات لتعزيز الاستفادة من قواعد البيانات الموجودة لدى شركاء العمل الإحصائي،
- تعزيز استخدام تكنولوجيات جمع البيانات الإلكترونية لتحقيق كفاءة التكاليف، وتحسين فعالية، وتأمين توقيت ونوعية البيانات وكذلك الحد من عبء الاستجابة؛
- التوسع في استخدام السجلات الإدارية للاستفادة القصوى من نظام المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الحالي لإنتاج الإحصاءات الرسمية، وتوقيع مذكرات تفاهم للربط الإلكتروني للحصول على البيانات الإدارية.
- استخدام منهجية مسح (مسوح) متعددة المؤشرات (MICS).



تابع ثالثا: مبادرات تطوير الاحصاءات الرسمية

- استخدام البيانات الضخمة لإنتاج الإحصاءات الرسمية الى جانب مصادر البيانات التقليدية؛
- تطوير إطار وممارسات إدارة الجودة بالنظام الاحصائي، للتأكد من أن جميع مراحل عملية إنتاج الإحصاءات تتم وفق المعايير الدولية، واعتماد وتنفيذ إدارة الجودة الشاملة على أساس أطر ضمان الجودة المتفق عليها دوليا،
- دراسة أدوات المحافظة على ثقة المجتمع في الإحصاءات الرسمية مثل تعزيز الموضوعية والسرية،
- إضافة سؤال/ أسئلة إلى الاستمارات المجهزة بالفعل لجمع البيانات (الاجتماعية والاقتصادية) لتوفير بعض المؤشرات الحديثة، والتي يتم استخدامها حاليا بصفة دورية.
- دعم واستحداث آليات التواصل بين مصادر البيانات ومنتجي ومستخدمي البيانات



شكراً لحسن استماعكم